وفي هذه الحالة فان الحكومة التي أصدرت هذا الاجراء ، لـم تحاول ان تستفيد منه ، وبالتالي توظفه في خدمة مشاريعها . ولكن الذي حدث هو ان التجار قد استفادوا من القانون لزيادة امكانياتهم التمويلية وبالتالي ارباحهم . وأما على صعيد الاثار السلبية الضارة لمثل هذا القانون على صعيد قيمة الجنيه المصري ، فان الضرر متساو ، سواء تمت العملية من خلال التجار او من خلال السلطات الرسمية . وما دامت الحكومة قد خطت هـذه الخطوة وشجعت الموظفين العاملين في الخارج ، فقد كان عليها ان تحاول جني الاثار الايجابية لهذه السياسة ، لانها تحملت اثارها الضارة ، وذلك بالقيام بتحديد سعر صرف تشجيعي للعملات الحرة ، وعن طريق البنوك الرسمية بدلا من ان تتم المسألة بواسطة التجار وعمليات المقاصة . وفي هـذه الحالة ، فان المبالغ المجمعة من العملات الحرة ، انما تكون تحت تصرف الحكومة بدلا من ان تكون تحت تصرف التجار ، وبذلك تتوفر ميزانية نقدية ، وبالعملة الحرة ، تمكن الحكومة من تمويل مشاريعها ومشترياتها الضرورية . ولكن الذي حدث ان الادارة قد اقرت بالسياسة الخطأ ، ولكنها جعلت التجار يقطفون الثمار الايجابية لهذه السياسة .

والمسألة الثانية التي لم تضغط بها الحكومة حيث يجب الضغط ، كانت في قيمة الحمضيات في الخارج ، والنسبة التي يجب على المصدر ان يعيدها الى القطاع . فالمصدر لا يملك حرية كبيرة في التصدير او عدم التصدير ، وذلك على عكس الموظف الذي يملك حرية كاملة بالتحويل أو عدم التحويل . ما الذي يستطيع ان يفعله تاجر الحمضيات فيما لو طولب باسترداد قيمة حمضياته بالكامل ؟ هل سيكف عن التصدير ، بالتأكيد لا ، لان الاسعار في الخارج ، أكثر ربحية له ، حتى ولو اجبر على اعادة ثمن حمضياتـه بشكل نقود . هل سيتوقف عن زراعـة الحمضيات ؟ بالتأكيد أيضـا ، لا ، لان الحمضيات تبقى أكثر ربحا من أي زراعة أخرى . هل ستؤثر على الانتاج فيما لو قامت الادارة باستيراد المواد الزراعية المطلوبة ، ووفرتها بأسعـار معقولة بعيدا عن استغلال التجار ؟ بالتأكيد أن الجواب سيكون بالنفي .

وحتى على صعيد تطبيق القوانين التي اتخذت ، فقد كان هنالك تراخ واضح في مراقبة تقيد التجار بالقوانين الموضوعة ، وخصوصا بشأن وارداتهم من السلع الضرورية ، وكذلك الاسعار التـي يقدمونهـا باعتبارها اسعار مبيعاتهم ، والتي هي اقل من الاسعار الفعلية بكثير . واكثر من ذلك تساهل الادارة بموضوع الاسعار التي كانت تشهد قفزات غير معقولة أو مقبولة .

وكذلك الامر بشأن موضوع جباية الضرائب في الداخل ، فقد كانت تتم